تطور بني التشغيل في موريتانيا

عبد الله ولد أحمد فال
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة انواكشوط

مقدمة

لا جدال في أن موضوع التحول الاجتماعي يحتل مكانة مميزة في أدبيات العلوم الاجتماعية إن لم نقل أكثرها حضورا وتعقيدا باعتبار انه لا يبحث في الأسس الجوهرية لوجود واستمرار المجتمع لكن أيضا في مكوناته وفي علاقاته المتعددة الجوانب ببيئته وبغيره من المجتمعات الانسانية وهو ما أدى إلى تنوع

الأفكار والآراء والنظريات المتعلقة بوصفه (التحول الاجتماعي) وتحليل مستوياته وتقويم مصاحباته وضبط أسس توجيهه[1]. إن صعوبة الإحاطة بكامل جوانب التحول الاجتماعي وتجاوزها حدود العلم الواحد يقتضي من الباحثين تناولها من عدة جوانب، وفي هذا الإطار يتنزل هذا المقال الذى يحمل تطور بني التشغيل في موريتانيا . فدراسة هذا الموضوع تمثل بالنسبة لنا جزءا لا يتجزأ من تلك المحاولات الهادفة إلى الكشف عن الجوانب المختلفة للتحول الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الموريتاني خلال العقود الأخيرة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يحق لنا أن نتساءل أولا عن مكونات بنية التشغيل في موريتانيا، وإلى أي مدى يمكن القول

[1]- غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، الجامعية الاسكندرية 1993، ص 66

بتطور هذه البنية ؟ وماهي العوامل المؤثرة في هذا التطور؟ وبعبارة أخرى إلى أي حد يمكن القول بأن تطور بنى التشغيل في موريتانيا هو تجسيد لتحولات ماكرو- سوسيو- اقتصادية تعكس لنا درجة الحراك الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الموريتاني خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الإجابة على مختلف هذه التساؤلات نرى ان التمشي المنهجي يحتم علينا الإشارة إلى الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: تتمثل في أن الهدف الرئيسي لهذا المقال يتمحور حول دراسة التحولات التي تترجمت في تغيرات هيكلية وتعديلات متجذرة ومتنوعة أثرت على بنية التشغيل أي على قانون العرض والطلب وما لذلك من علاقة مباشرة بخلق فرص التشغيل وبالاتجاهات الكبرى التي تحدد مسار اليد العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

الملاحظة الثانية: تتعلق بشح وندرة المعطيات المتعلقة ببنية التشغيل في موريتانيا شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول السائرة في طريق النمو ، وحتى وإن وجدت فهي غالبا ما تكون جزئية غير منتظمة، وقديمة لا تطابق الواقع ولا تساعد على زخم الأفكار وتعميق المعرفة، والتدقيق في ما هو موجود ومستمر فى التطور، فيما هو ثابت أو متغير، رغم إعترافنا المسبق بالتحسن الذي طرأ على شكل ومضمون مصادر هذه المعطيات سواء تعلق الأمر بالإحصاءات السكانية (1977، 1988، 2000) أو بمختلف المسحات والتحقيقات الجزئية، وبقدرتها على توفير بعض العناصر الأساسية والاستدلالية التي من شأنها أن تساعدنا على الإحاطة بالجوانب المختلفة لإشكالية هذا الموضوع .

الملاحظة الثالثة: تتعلف بتحديد بعض المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالموضوع والتى نذكر منها:

1) مفهوم التطور: يعرف التطور بأنه تصور مؤداه أن جميع الصور الموجودة في الحياة الاجتماعية والحيوانية تتطور وبالتدرج من الصور الأولية البسيطة إلى صور أكثر تعقيدا خلال مجموعة من التغيرات حيث يؤدى كل تغير إلى تعديل في الكائن العضوي لكن تراكم الآثار التى تتركها تغيرات[1] متعددة في فترة طويلة من الزمن ينجر عنها ظهور صور جديدة عادة ما تكون أكثر تعقيدا.

والتطور يعني ظهور صور جديدة تنبثق من مركبات عناصر موجودة من قبل ذات صور قديمة سواء كانت فيزيقية أو بيولوجية أو اجتماعية. وهكذا تختلف الصور الجديدة كيفا عن الصور القديمة وفي هذا الإطار نجد نظريات التطور الاجتماعي التي تقوم على افتراض أن المجتمعات الإنسانية تميل في المدى البعيد إلى تحقيق نمو أرقى باستمرار بحيث ينظر إلى تاريخ المجتمع على أنه سلسلة مراحل كبرى لكل منها تنظيم يتميز بتعقيد أكبر من المرحلة السابقة وبطابع أخلاقي أكثر رقيا وباحتمالات أكثر للسعادة[2].

ومهما اختلفت تعريفات مفهوم التطور فإنها تظل تصب في نفس الاتجاه باعتبار إنها تشير إلي معني واحد هو الحركة أو الانتقال من مرحلة إلي أخرى تختلف عنها في الملامح و الخصائص.وهذا الانتقال قد يكون من الأسوأ الى الأحسن أو العكس. وهكذا يكون المقصود بالتطور في هذا المقال انتقال بني التشغيل من و ضعيه قديمة الى و ضعيه جديدة يتم فيها التركيز على إبراز المحددات التي تنعكس إيجابا أو سلبا على تلك البني.

---

[1]- حسن عبد الحميد وأحمد رشوان، التغير الإجتماعي والتنمية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص 57

[2]- حسن عبد الحميد وأحمد رشوان، مصدرسبق ذكره، ص 57

2- مفهوم البنية ويعرفها لفي استراوس بأنها نظام منسجم ومتكامل يؤلف مجموعة من العناصر لمتداخلة والمتفاعلة فيما بينها بحيث أن كل تغيير في عنصر من عناصرها يؤدي إلي تغيير في العناصر الأخرى[1].

والمقصود ببنية التشغيل هو القطاعات المكونة للتشغيل و التي تمثل أحد العناصر الأساسية لتحديد إطاره الاجتماعي والاقتصادي، وتفسر أسباب الاختلاف والتوازن بين العرض والطلب علي البد العاملة ودرجة حركتها ومستوي تطورها الكمي والنوعي داخل كل قطاع من هذه القطاعات.

3) التشغيل: تستخدم كلمة التشغيل للدلالة علي الشاغل لوظيفة بمعني الوضعية التي يكون فيها الشخص مستخدما، وكما يقول القاموس التاريخي للغة الفرنسية فإن الكلمة تشير بدون الخروج عن المعني الاستخدام إلي ما ينطبق عليه النشاط المسند للشخص وخصوصا أشخاص الدولة[2]. وقد استمر هذا المفهوم في التكون والبناء للدلالة عن علي إيجاد شغل وخلق فرص للشغل وفي إطار علاقته بالعمل المأجور فإن عبارة التشغيل استخدمت للدلالة اقتصاديا علي مجموع العمل الإنساني المؤجر والمستخدم فعلا، ثم إمكانيات العمل المتاحة للبد العاملة في سوق الشغل[3].

والتشغيل عند لسان العرب يساوي العمل[4]. وفي هذا الإطار تقول دومنيك ميدا إن مفهوم العمل من حيث كونه نشاطا لإنتاج السلع والخدمات ومجموعة شروط ممارسة هذا النشاط يأخذ معني التشغيل باعتباره مجموعة أنماط الدخول والخروج من سوق

---

[1]- علي محمو إسلام الفار، معجم علم الاجتماع، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1985، ص 455.

[2] – Dictionnaire historique de la Langue française ; paris ; 1992 ; p683

[3] – Ibid, p 683.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، بيروت 1968 ص 75.

التشغيل وكذلك ترجمة للنشاط العملي في صيغة أطر اجتماعية[1]، وهكذا يتوحد مفهوم الشغل الذي يعتبر نشاطا إنسانيا عقلانيا يهدف إلي تحقيق شروط البقاء الإنساني مع مفهوم العمل الذي اعتبر في الماضي وسيلة لزيادة ثورة الأمم ثم عامل إنتاج القيمة المضافة ووسيلة لتحقيق نفس شروط البقاء الإنسانى وتدبير وجوده وضمان بقائه في وضعية أكثر سعادة.

مكونات بنية التشغيل في موريتانيا

تتكون بنية التشغيل في موريتانيا من القطاعات الإنتاجية التالية:

القطاع الأول: يتكون نسيج هذا القطاع من الرعي والزراعة والصيد البحري والاستغلال الغابوى. وتشير المعطيات الإحصائية إلي أن نسبة 95% من إجمالى سكان البلاد ظلت تعتمد خلال فترة الستينات والسبعينات[2] من القرن الماضي و بشكل متفاوت علي المكونات المختلفة لهذا القطاع.

1) الرعي: تمتلك موريتانيا تقاليد عريقة فى مجال الرعي إذ تشير البيانات الخاصة بتوزيع السكان النشطين حسب فروع النشاط الاقتصادي إلي أن الجزء الأكبر من النشطين(37%) ظل إلي حدود نهاية الستينات وبداية السبعينات يتعاطي الأنشطة الرعوية بحيث توجد من بين كل خمس أسر موريتانية أسرتان تحترفان مهنة الرعي إلي جانب أسر المزارعين في الريف النهر ي[3].

إن أهمية ممارسة نشاط الرعي في موريتانيا لا يجب ان ينظر إليها من زاوية اقتصادية تتمثل في ارتفاع مساهمته في تكوين الناتج الإجمالي المحلي التي

---

[1] - Mariani (Margaret) et Raymond (Emmanuelle): La Sociologie de l'emploi ; ed ; de la couverte, Paris ; 1993 p4

[2] - Ould Md Sidya (Abdallahi) et Zakaria (wane), Elément pour une stratégie de développement de l' emploi rural; 1996; p 12.

[3] - Ibid, p 12

وصلت إلي 28% سنة 1982، أو من خلال قدراته الواسعة في مجال التشغيل[1] ولكن أيضا من خلال ما تكسبه الأهمية الرقمية لإمتلاك القطيع من ميزة إجتماعية قد تضاهي مردوديته الإقتصادية.

2) الزراعة: وتصنف إلي زراعات مطرية وأخري مروية

أ- الزارعات المطرية: وتمثل المصدر الثاني لعيش السكان بعد الرعي بحيث أنها كانت تشغل نسبة 28.6% من مجموع النشطين وعلي حد تعبير الدكتور المحبوبي كانت في جوانب كثيرة منها مكملة للنشاط الرعوي الشيء الذي أضفي عليها سمة الزراعة البدائية المتنقلة التي تنحصر أهدافها في تأمين سلع غذائية أساسية للسكان أو سمة البدائية المتنقلة التيَ تنحصر أهدافها في تأمين سلع غذائية أساسية للسكان أو سمة البدائية المتنقلة التي ستزداد أهميتها كثيرا في المناطق المحاذية للنهر بالتوازي مع استفحال أزمة الجفاف وتسارع وتيرة استقرار البدو الذين كانوا يمثلون 2/3 سكان البلاد خلال فترة السبعينات[2].

ب- الزراعات المروية (زراعة الأرز والخضروات والفواكه): إن محاولة سد النقص الحاصل في إنتاج الحبوب جعل الأنظار تتجه منذ السنوات الأولى للجفاف إلى تنمية الزراعات المروية بصفة عامة وزراعة الأرز بصفة خاصة. وتجسيدا لهذا التوجه جاء مشروع أمبوريه في روصو(1971 – 1972) ليتم إشفاقه في السنوات اللاحقة بتجارب أخرى شملت كافة المناطق المحاذية للنهر(كوركل، لبراكنه، كيديماغا).

---

[1]- ولد الشيباني (الصوفي)، سياسات الإصلاح الإقتصادي في موريتانيا، ماجستير في الإقتصاد معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993 ، ص 9.

[2]- المحبوبي(سيدي عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا (التنائي الحرج)، دكتوراه دولة في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس 1997 ، ص 363

ج – زراعة السدود وفيضانات النهر: شهد هذا النوع من الزراعات هو الآخر رغم حداثته توسعا ونموا سريعا في السنوات الأخيرة نتيجة لإقامة السدود وتعدد المشروعات التنموية الهادفة إلى توفير الأمن الغذائي وتحسين الظروف المعيشية للسكان وتثبيتهم في مناطقهم الأصلية.

3) الصيد البحري التقليدي: يمارس هذا النشاط الاقتصادي على طول المحيط الأطلسي وتحديدا من لكويره في نواذيبو شمالا إلى انجاكو في الجنوب مرورا بتجمعات إيمراكن. وعلى الرغم من عدم إمتلاك سكان موريتانيا لتقاليد بحرية عريقة في مجال الصيد البحري– باستثناء مجموعات ايمراكن والصوبالي– فإن ديناميكية هذا الفرع الاقتصادي الهام وقدراته الواسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية جعلته يلعب منذ أواسط الثمانينات إلى يومنا هذا دورا حيويا من مجال تشغيل اليد العاملة بعد ما وقع اجتثاثها من هياكل اندماجها التقليدية (الرعي والزراعة) بحيث أنه يشغل اليوم أكثر من 10% من مجموع النشطين فضلا عن الدور الذي يلعبه في مجال الأمن الغذائي لسكان البلاد.

القطاع الثاني: يتكون القطاع الثاني في موريتانيا من إستخراج المعادن والصناعات الحرفية والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العامة. وتتفاوت هذه الفروع في أهميتها سواء تعلق الأمر بمساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو بمدى قدرتها على خلق فرص تشغيل للأعداد المتنامية من اليد العاملة.

أ) إستخراج المعادن: ظل هذا الفرع الاقتصادي يمثل أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني خاصة خلال فترة السبعينات والثمانينات أي في نفس الفترة التي بدأ فيها

تراجع أنشطة القطاع الأول. ويخدم هذا الفرع الاقتصادي عملية التنمية من زاويتين: تمويل برامج المحلية والحصول على العملة الصعبة[1].

ب) الصناعات الحرفية: ان ارتباط هذا النشاط بالوسط الريفى وحصره في إطار وراثي ضيق لا يتجاوز حدود العائلة،وضعف الإمكانيات المادية والفنية لدى العاملين فيه وقدراته الواسعة على تلبية حاجيات سكان البلاد،جعل مساهمته في مجال التشغيل تتفوق على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بحيث تشير المعطيات الإحصائية المتعلقة بها المجال ان عدد العاملين في هذا الفرع الإقتصادي وصل إلي 50000عامل يتمتعون بدخل ضعيف لا يتجاوز 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي[2] ونظرا لارتفاع المردودية الإقتصادبة التى يمكن أن تترتب عنه وتنوع قدراته الواسعة فى مجال التشغيل فإن هذا الفرع عرف فى السنوات الأخيرة إهتماما متزايدا من طرف الجهات الممختصة بهدف تحديثه وتطويره وإخراجه من من إطاره الوراثى الضيق إلى إطار أوسع يعتمد على منح القروض ودعم التكوين وهو ما جعله ينمو ويتطور بشكل أكثر مما كان عليه فى فترة السبعينات.

ج) الصناعات التحويلية: تشمل الصناعات التحويلية في موريتانيا عدة فروع من أهمها:

❖ قطاع الصيد البحري الصناعي: الذي أصبح مع أواسط الثمانينات قطاعا حيويا تعتمد عليه الدولة في جوانب كثيرة لتحديد معالم سياستها الإقتصادية والإجتماعية خاصة إذا ماعلمنا أن السياسيات التي اتبعتها الدولة في هذا المجال جعل نمو المنتوجات السمكية يتواصل بنسق أسرع مما كان متوقعا. وهو ما انعكس بشكل

---

[1]– المحبوبي(سيدي عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 364

[2] - RIM IV plan de développement économique et social ; p 644

إيجابي علي مجال التشغيل وتوسيع قاعدته حيث أنه يوفر اليوم 6000 فرصة عمل مباشرة وما يناهز 10.000 فرصة عمل غير مباشرة[1].

❖ صناعات المنتجات الكيميائية والبلاستيكية والأغذية والمشروبات ومواد البناء والمنتجات المعدنية: لقد جاء ظهور و نمو هذه الوحدات الصناعية كإستجابة لتطور نسق التحضر وما يفرضه من تزايد الطلب علي استهلاك المنتج الصناعي بشكل عام. وبناء علي ذلك فقد ارتفع عدد الوحدات الصناعية من 35 وحدة سنة 1989 إلي 50 وحدة سنة 1996[2]، ومن ثم إلي 78 وحدة صناعية سنة 2002[3] تعمل في المجالات الأربعة الآنفة الذكر وهو ما يعني في نفس الوقت استمرار نمو عدد العاملين في هذه الوحدات.

❖ البناء والأشغال العامة: تفيد المشاهدات الحية أن ظهور وتطور هذا القطاع جاء كنتيجة حتمية لحراك سكاني هام تترجم في ميل سكان البدو الرحل إلي الاستقرار من جهة وتطور مسار نسق التحضر وما يفرضه من إقامة بني تحتية من جهة أخري. وتبعا لذلك فإن النتائج المستخلصة من المصادر المتعلقة بالتشغيل تؤكد علي أن عدد العاملين في هذا الفرع الاقتصادي ظل يتنامي بطرقة متسلسلة ومنتظمة تعكس لنا تطور الحركة العمرانية إلي حد كبير بحيث ارتفع عددهم من 7343 عامل إلي 15562 عامل سنة 2000[4]، وهو ما يمثل نسبة 2.25% و2.9% علي التوالي من مجموع السكان النشطين.

---

[1] - Séminaire sur l'aménagement des pêches en RIM ; NKTT ; 2000 ; p 53

[2] - RIM programme de consolidation et de relance en Mauritanie (1989-1991), p 44

[3] - Annuaire statistique de Mauritanie 2002

[4] - Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol II ; p 30

القطاع الثالث أو القطاع الأرضي: يضم هذا القطاع كل من فرع الإدارة وما يتصل بها من خدمات جماعية ومالية، والتجارة والنقل والمواصلات والسياحة. وقد يميزت السنوات الأخيرة بسيطرة مطلقة لأنشطة القطاع الثالث علي جوانب كثيرة من الحياة الإقتصادية والإجتماعية لسكان المستقرات الحضرية الكبرى.

العوامل المؤثرة في تطور بنية التشغيل:

يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في تطور بنية التشغيل في النقاط التالية:

1- ارتفاع النمو الديمغرافي:

ولقد عرف حجم السكان النشطين تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة ما بين 1977و2000 حيث ارتفع من 360144 ناشط سنة 1977[1] إلي 436280 ناشط سنة 1988[2]، ليستقر عند 774413 ناشط سنة 2000[3]، ي بزيادة تقدر ب 414269 وهو ما يعني تضاعف عدد السكان النشطين مرتين ونصف تقريبا خلال الفترة التاريخية الفاصلة ما بين 1977 و2000 كما يوضح ذلك الجدول التالي:

السنة	الإجمالي السكان			السكان النشطين		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
[4]1977	658361	680469	1338830	282851	77293	360144
[5]1988	923175	941061	1864236	356188	130096	486284
[6]2000	1241712	1266447	2508159	531213	243200	774413

[1] - Recensement général de la population 1977, p 87
[2] - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III ; p 349.
[3] - Recensement de la population et de l'habitat 2000, vol II , p 36
[4]- Recensement général de la population 1977
[5] - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III
[6] - Recensement de la Population et de l'habitat 2000, vol II

ويعزي هذا التطور في الرقم الإجمالي لعدد السكان النشطين بدرجة أولي إلي تواصل إرتفاع وتيرة النمو الديمغرافي رغم تراجعه من 2.93%[1] خلال الفترة الممتدة ما بين 1977و1988 إلي 2.4%[2]، خلال الفترة الممتدة ما بين 1988و2000 وهي المسألة تفسر بإرتفاع معدل الخصوبة وشيوع ظاهرة الزواج المبكر والتوسع في مجال التغطية الصحية وتحسين ظروف عيش السكان وبالتزايد المستمر لمعدل نشاط المرأة في تركيبة القوي العاملة بحيث إرتفع عدد النساء العاملات كما هو واضح في الجدول من 77293 سنة 1977 إلي 243200 إمرأة ناشطة[3]، سنة 2000 وهو ما يعني أن عددهن تضاعف إلي أكثر من ثلاث مرات خلال ثلاثة وعشرون سنة الشيء الذي يسمح لنا القول بأن بنية السكان النشطين عرفت حركة جماعية وتغيرات كمية وكيفية تبدو أكثر دلالة وعمقا إذا ما تم تناولها علي مستوي معدل النشاط العام. وفي هذا الإطار يظهر التتبع التاريخي لتطور هذا المؤشر أنه عرف تغيرا ملحوظا تمثل في تراجعه بشكل مستمر ومنتظم بالنسبة للذكور حيث انخفض لدى هذه الشريحة من 85.2% سنة 1977 إلي 77.66% سنة 1988 ليستقر عند 65.5% سنة 2000 مقابل إرتفاع منتظم ومستمر لمعدل نشاط الإناث من 21.4% إلي حدود 28% خلال نفس الفترة المذكورة.

---

[1] - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol I p 7.

[2] - Recensement de la population et de l'habitat 2000, vol II, indicateur socio économique.

[3] - Recensement de la population et de l'habitat 2000, vol II, indicateur socio économique.

الجدول (2) يوضح تطور معدل النشاط العام حسب الجنسين 1977-2000

السنة/ الجنس	ذكور	إناث	المجموع
[1]1977	85.2	21.4	51.61
[2]1988	77.66	25.9	50.55
[3]2000	65.5	28.0	45

وإذا كان إرتفاع معدل نشاط الذكور يعزي إلي عوامل نذكر منها عدم إعتراف الأعراف والتقاليد بعمل المرأة خارج المنزل وعدم إستمرارية وانتظام المرأة في العمل أكثر من الرجل بسبب الحمل والولادة والتفرغ لتربية الأطفال وتدبير شؤون المنزل، فإن إرتفاع القيم الممثلة لمعدل نشاط المرأة يعزي في جزء كبير منه إلي العوامل التالية:

- هجرة الذكور التي أتاحت فرصا كثيرة أمام المرأة للمشاركة في عملية الإنتاج لإعالة الأسرة خاصة بعد ان دخلت الحياة منعطفا جديدا تتشابك فيه العوامل الاقتصادية والديمغرافية بالسياسة تحددها من ناحية متطلبات الدولة الحديثة وما تعنيه من حتمية الاستقرار والتمدن وتغير العقليات تبعا لذلك. ومن ناحية ثانية سنوات

[1] - Recensement général de la population 1977.
[2] - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III
[3] - Recensement de la population et de l'habitat 2000

الجفاف الذي جاء بعد الاستقلال ليقضي علي الأخضر واليابس وتتقرض بموجبه المواشي وتنعدم المحاصيل[1].

- التحسين الذي طرأ علي تقييم مساهمة المرأة في الحياة النشطة وخاصة مع تعدادي 1988و2000.

- تطور الأنشطة التجارية والخدماتية ونمو بعض القطاعات التحويلية والحرفية في الوسط الحضري وانتشار نظام التعاونيات في مختلف المجالات التي تتيح فرصا أكثر لتشغيل وإدماج المرأة في الحياة النشطة.

- تغير العقلية اتجاه عمل المرأة الذي دعمه تزايد انتسابها إلي المدرسة وارتفاع نسبة التحضر وصعوبة الحياة التي تتطلب تعبئة كافة أعضاء الأسرة بما فيهم المرأة[2]، للمساهمة في العملية الإنتاجية.

- تغير العقلية اتجاه عمل المرأة الذي دعمه تزايد انتسابها إلي المدرسة وارتفاع نسبة التحضر وصعوبة الحياة التي تتطلب تعبئة كافة أعضاء الأسرة بما فيهم المرأة [1] . للمساهمة في العملية الإنتاجية.

- ظهور إجراءات قانونية وتشريعية تهدف إلي إدماج المرأة في كافة دواليب الحياة سواء تعلق الأمر في التعليم والعمل، وحمايتها من ظلم أعراف بنية اجتماعية تأسست علي فوارق تحد أصلا من عمل المرأة.

2-الجفاف.

---

[1] ولد أمينوه (محمد يحي)، مناهج وأساليب إحصاءات البدو في موريتانيا، الملتقي السابع للديمغرافيا المغاربية، انواكشوط 1988، ص 21.

[2] - Sall (khadjetou) : femme et emploi problématique et élément de stratégie 1996 ; p7

لقد أدى الجفاف الذي عرفته البلاد مع أواسط السبعينات وبداية الثمانينات إلى بروز أزمة إقتصادية وإجتماعية تمظهرت أوضح صورها في تدمير البنية الإقتصادية للمناطق الريفية المعيلة آنذاك لغالبية سكان البلاد.فقد أدى انخفاض كميات الأمطار المتساقطة و تذبذبها من398,3مام سنة1971الى 87,80ملم سنة 1973 وإلى هلاك جزء كبير من الثروة الحيوانية وصلت الى نسبة90/في المناطق الشماليةو40/ في المناطق الجنوبية الشرقية"[1] وفى نفس الوقت إلى تراجع المساحات الزراعية والرعوية.

لقد ترتب عن استمرار هذه الأزمة حراك سكاني قوى عبر المجال عبرت عنه موجات النزوح الريفى المشهود المعالم اتجاه المراكز الحضرية. وفى نفس الوقت إلى تراجع المكانة الإقتصادية والإجتماعية الرئيسية لعيش السكان- الرعي و الزراعة-. فقد اعتبر الريف إبتداء من تلك الفترة مقرا رئيسيا للفقر ومظهرا للحرمان من التشغيل ومجالا للتهميش على كافة المستويات. فى هذا إلا طار يقول الدكتور المحبوبى."إذ لم تعد الأيادي الباقية كافية لمزاولة الرعي والزراعة وبذلك كان تراجع نسبه المشتغلين بهدا النشاط سمة مطردة كترجمة واضحة للهجرة من الريف الى الحضر في السنوات القليلة ذات الجودة النسبية التي تخللت فترة الجفاف الحالي إذ لم تعد الثقة في مرودية الأنشطة كافية لإقناع النشطين بممارستها[2].

وهكذا تظهر المعطيات الخاصة بتوزيع السكان حسب فروع النشاط الإقتصادي أن عدد العاملين في الرعي والزراعة ظل يتناسب إلى حد كبير مع قوة

---

[1]- المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 363

[2]- نفس المصدر، ص 363

التأثيرات الأيكلوجية حيث تراجع عددهم من65.5/سنة1977[1] إلى42/سنة 2000[2] بعد أن مثلوا نسبة48.85/ من مجموع اليد العاملة سنة 1988[3] وهو ما يعنى أن المعوقات الطبيعية وما انجر عنها من صعوبات على مستوى هذين النشاطين جعل مواطن الشغل ضئيلة و خيار البقاء محدودا أمام العاملين فيه وهو ما أدى في نفس الوقت إلى تغير بنية وحركة السكان النشطين وتفاوت توزيعهم بين القطاعات الإنتاجية كما يوضح لنا ذلك الجدول التالى:

*جدول رقم 3 يوضح تطور السكان النشطين حسب فروع النشاط الاقتصادي

فرع النشاط / السنة	1977[4]	%	1988[5]	%	2000[6]	%
الرعي	121420	37.33	65203	17.36	81235	10.6
الزراعية والصيد البحري	92788	28.52	115257	30.69	230336	31.4
الصناعات المستخرجة	4355	1.33	5803	1.54	5769	0.9
الصناعات التحويلية	6071	1.86	6216	1.65	30156	4.7
الماء والغاز والكهرباء	2217	0.68	1252	0.33	3837	0.8
البناء والأشغال العامة	7343	2.25	12240	3.26	15562	2.9
التجارة	23495	7.22	68246	18.17	108532	17.02
النقل والمواصلات	3842	1.58	8393	2.23	17916	2.6
الإدارة والبنوك والخدمات	35732	10.98	82258	21.9	100731	18.7
أنشطة غير محددة	27996	8.6	10558	2.82	55958	8.6
المجموع	325259	100	375456	100	651767	100

[1] - Pitte (j) : la sécheresse en Mauritanie les annales de géographie no : 466 paris ; p 650.

[2] - Recensement de la population et de l'habitat 2000 vol II, indicateur socio économique, p 36

[3] - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III ; p 356.

[4] - Recensement général de la population1977

[5] - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol 3

[6] - Recensement de la population et de l'habitat2000

وهكذا يظهر الجدول الخاص بتوزيع السكان حسب فروع النشاط الإقتصادي أن عجز الأنشطة الإقتصادية التقليدية -الرعي، الزراعة-عن تلبية حاجات السكان المتزايدة من التشغيل والاستهلاك في ظل تحولات إقتصادية وإجتماعية سريعة دفعت بجزء كبير من النشطين إلى تغيير نشاطهم الأصلي لصالح أنشطة قادرة على تأمين حاجاتهم أو تدعيم ميزانيتهم. وفي هذا الإطار تفيد النتائج المستخلصة من المسوحات الجزئية الحديثة أن أغلبية الذين غيروا من نشاطهم ينحدرون من أصول ريفية كانت تمارس الرعي و الزراعة. وتبعا لذلك نجد نسبة 34.4% من مجموع العاملين في الصناعة بمختلف فروعها ينحدرون أصلا من النشطين في الزراعة وأن نسبة 35.82 %من مجموع العاملين في التجارة كانوا يمارسون أنشطة زراعية رعوية في حين صرحت نسبة 29.8%من العاملين في الخدمات أنهم يمارسون في الأصل زراعية[1].

و في نفس السياق تكشف النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية حول التشغيل والتكوين عن وجود بعض المؤشرات الدالة التي يمكن الرجوع إليها في هذا المجال، حيث أظهرت أن نسبة 96% من المستجوبين صرحوا بأن السعي إلى تحسين الوضعية الإقتصادية والتخلص من ظاهرة البطالة جعل البحث عن عمل يضمن دخلا أفضل لا يتوقف زمانا ولا مكانا حيث شهدت مدن البلاد ذات لأنشطة الإقتصادية الحيوية-انواكشوط، ازويرات، انواذيبو- هجرات موسمية لليد العاملة تبعا لمواسم ازدهار قطاعات معينة وتراجع أخرى[2]. وهكذا لوحظ أن تطور الأنشطة ذات الصلة بالتجارة والخدمات المتنوعة جعل أعداد العاملين في مثل هذه الأنشطة يتضاعف إلى أكثر من أربع مرات حيث ارتفع عدد العاملين في التجارة من23495

---

[1]- RIM : Ministère du plan ; enquête sur les priorités dimensions sociales et de l'ajustement ; vol 1 ,1992 ; p64

[2]- المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 257 .

عامل سنة 1977 إلى 108532 عامل سنة 2000 ثم إلى عامل سنة 2005 بعد ما كان 68246 عامل سنة 1988. في حين تضاعف عدد العاملين في الإدارة والبنوك والخدمات إلى خمس مرات خلال نفس الفترة بحيث أنه ارتفع من 35732 عامل سنة 1977 إلى 82258 عامل سنة 1988 ليستقر عند 100731 عامل سنة 2000[1]، وهكذا فإن عدم قدرة فرعى الرعي و الزراعة على خلق فرص للأعداد المتزايدة من النشطين والمدعومة بتباين الفروق بين الأجور الريفية و الحضرية وتفاوت الاستفادة من كتلة الإستثمار المنجزة جعل مسألة البحث عن دخل أفضل على غاية من الأهمية وخاصة في بلد كموريتانيا حيث لا يزال التكافل الإجتماعى على أشده الشيء الذي يجعله ليس خاصا بصاحبه و إنما تشترك فيه أسرا عديدة تمثل العائلة الممتدة للأجير[2]. ومن هنا تكمن أهمية الأجر و كذلك معرفة الضرر الذي يمكن ان يلحق هذه العائلات من جراء ضعفه أو إنعدامه.

3- تركيز الدولة على قطاعات دون الأخرى: حيث يلاحظ أن النمو الديمغرافي والتغيرات الأيكلوجية السالفة الذكر آزرتها هفوات الاختيارات التنموية التي عملت بشكل واضح وصريح علي تنمية قطاعات دون أخري، يتعلق الأمر بإعطاء أولوية للقطاع العصري علي حساب القطاع التقليدي المعيل آنذاك لأغلبية سكان البلاد، الشيء الذي نتج عنه ما يعرف بالإزدواجية القطاعية التي أصبحت سمة بارزة تميز الإقتصاد الوطني إبتداء من تلك الفترات. و في هذا الصدد تشير المعطيات المستخلصة من الخطة الثانية للتنمية 1970-1973 إلي الأهمية المعطاة للأنشطة

---

[1] – Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol III ; p 37

[2]– ولد أحمد فال(عبد الله)، تطور قطاع الصيد البحري والتغير الاجتماعي في موريتانيا 1970 – 1992، شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس، 1995، ص 66 .

الحديثة ممثلة في الصناعات الإستخراجية والصيد الصناعي والتي مثلت وحدها نسبة 34.5% من مجموع الإستثمارات، تليها من حيث الأهمية الترتيبية النسبة المخصصة للتجهيز 32.8% مقابل نسبة 13% فقط للأنشطة الرعوية[1]، و لعل هذا التوجه تدعيم لما ذهبت إليه أولي خطة تنموية تعرفها البلاد-1963-1966 والتي تؤكد في إحدى فقراتها أنه نظرا للتقدم البطيء الذي يشهده القطاع الريفي ونظرا إلي أن الأهداف الرئيسية للخطة ستركز علي البنية الأساسية وتكوين الأطر ومعادلة الميزانية ونظرا إلا أن تنمية الإنتاج الريفي تتطلب جهودا كبيرة لتوجيه وتعويد العمل الريفي علي الطرق العصرية التي تتطلب تكاليف باهظة لا يمكن في أغلب الأحيان توفيرها أثناء تلك الفترة فإنه في دولة تكون فيها الموارد الزراعية محدودة وتعاني فيها الثروة الحيوانية من سوء وضعية المراعي وندرة المياه- فإن التنمية الاقتصادية قد تتحدد دعامتها في الموارد المعدنية[2] ويمكن اعتبار ذلك دعوة صريحة إلي إخلاء الريف من سكانه أو من سواعده المكونة من فلاحين معوزين أو صغار عمال زراعيين وقع اجتثاثها من هياكلها التقليدية لتصبح طاقات إنتاجية تتكدس في المدن وتشكل فائضا عماليا مشلولا ينضاف إلي العدد المتزايد من العاملين دون أن يقع إدماجها نظرا لقصر الوقت في البنية الإقتصادية التحتية التي شرع في تنفيذها[3].

هذا الاتجاه سيتواصل مع الخطط التنموية اللاحقة، و سيعمل علي تدعيم واتساع الفجوة بين القطاعات الإنتاجية وعلي بنية التشغيل في ظل غياب قاعدة صناعية تدعم التحرر الإقتصادي والإجتماعي، و قادرة علي امتصاص الطاقات

---

[1]- المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 372

[2]- نفس المصدر، ص 257

[3]- ابن فرج (صلاح الدين)، الشباب والبطالة، شهادة الكفاءة في البحث كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس 1985، ص 19 .

المعطلة و تحويلها إلي عنصر منتج، ذلك أن الاختيارات التنموية عملت علي تحطيم البني التقليدية ولم تتوصل إلي إدماج الريف فى المسار التنموي مما حكم عليه بالتشرد والتهميش حسب عبارة سمير أمين[1].

ومهما يكن من أمر فان المتتبع لمسار تطور هذا القطاع يمكنه الخروج بملاحظتين رئيسيتين هما.

- الملاحظة الأولي: إذا كانت نسبة الإستثمارات المخصصة للقطاع الثاني قد أدت إلي ارتفاع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولي التي تلت الاستقلال، فإن المعطيات المستخلصة من مجمل الخطط التنموية اللاحقة تشير إلي تراجع مستمر و منتظم لتلك المساهمة بحيث أنها تراجعت من33.61% سنة 1973 إلي12.1% سنة 1980[2] وهي نفس النسبة التي سجلتها أثناء فترة برنامج الدعم و الدفع 1989-1991[3]. ويعزي هذا التراجع أساسا إلي نوبات الكساد التي تعرفها أسعار الحديد في الأسواق العالمية.

- الملاحظة الثانية: وهي مترتبة عن الأولي وتتمثل في أن مساهمة هذا الفرع الإقتصادي في مجال استقطاب اليد العاملة ظلت ضعيفة نتيجة للاعتبارات التالية:

*- اعتماد جزء كبير من هذا الفرع الإقتصادي علي المكننة التي تحد من استخدام اليد العاملة وتوسع إمكانيات التشغيل بصفة عامة.

*جهل السكان لقطاع استخراج المعادن وما يتصل به من أنشطة أخري

---

[1]- نفس المصدر، ص 13

[2]- 2ème plan de développement économique et social 1970-1973

[3] - RIM-4ème plan de développement économique et social 1980-1985, p 34

* غياب الخبرة والمهارة الكافية لدي أغلبية النشطين مما حال دون تطويره وتقليل حظوظ الإستفادة منه حينما يتعلق الأمر بالحديث عن جوانب التشغيل[1]

إن هذه الاعتبارات المدعومة بحدة أزمة الركود علي مستوي الأسواق العالمية والإجراءات التقشفية التي انتهجتها الشركة الوطنية للصناعة والناجم لتقويم أوضاعها هي التي تفسر لنا هذا التأرجح بين الارتفاع و الانخفاض في عدد العاملين داخل هذا القطاع حيث يلاحظ أن عددهم ارتفع من4717 عاملا سنة 1974 إلي 5980 عاملا سنة 1980 لينخفض بعد ذلك إلي 4910 عاملا سنة 2003 بعد أن سجل 3930 عاملا سنة 1995[2].

ومقابل هذا التراجع في أنشطة المعادن يظهر التشخيص المتعلق بتوزيع النشطين بين الفروع المختلفة للقطاع الثاني نموا مستمرا ومنتظما في الصناعات التحويلية سواء في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو بقدراتها الواسعة في مجال التشغيل. فقد أدي تطبيق الإجراءات التشريعية والقانونية والسياسية الهادفة إلي تطوير قطاع الصيد البحري الصناعي وتنمية من جهة وارتفاع الأجر فيه مقارنة بغيره من فروع النشاط الإقتصادي من جهة أخري إلي ارتفاع منتظم يتناسب إلي حد كبير مع توسع مجالات وتنوع قدراته في مجال استيعاب اليد العاملة. وهكذا ارتفع عدد العاملين في هذا الفرع الاقتصادي من 975 عامل سنة 1980[3] إلي 15562 عامل سنة 1995 ليتم تقديرهم ب 20000 عامل سنة 2003[4] الأمر الذي يفسر لنا

---

[1]- المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 374

[2]- الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، إدارة المصادر البشرية 2003.

[3] – Projet RAMS ; Ministère de La Pêche en Mauritanie 1980, p 19

[4] -Ministère de la Pêche et de l'économie Maritime ; bulletin de cellule économique d'appui pour le développement de la pêche maritime en Mauritanie 2003 ; p 12.

مدي استفادة هذا الفرع الإنتاجي من تراجع أعداد العاملين في الأنشطة الإنتاجية الأخري.

وفي نفس السياق تشير المعطيات المتعلقة بالتشغيل إلي أن تطور الحركة العمرانية التي عرفتها البلاد منذ أواسط السبعينات جعل عدد العاملين في فرع البناء والأشغال العامة ينمو ويتطور بصورة منتظمة تتناسب مع طبيعة تلك الحركة الإجتماعية العمرانية حيث ارتفع عدد العاملين في هذا الفرع من 7343 عامل سنة 1977 إلي 12240 عامل سنة 1988[1] ثم إلي 15562 عامل سنة 2000[2] وهو ما يمثل نسبة 2.25% و3.4%و3.1% علي التوالي من مجموع النشطين في البلاد. ولا يمكن تفسير هذا التقارب في النسب الممثلة لعدد العاملين في هذا الفرع الإنتاجي بتراجع حركة التوسع المجالي للسكان أو بتراجع الأهمية المعطاة له بقدر ما يفسر بالضغط الديمغرافي المدعوم بالنزوح الريفي من جهة واستكمال جزء كبير من البني التحتية التي كانت الدولة في أمس الحاجة إليها.

ويستخلص من المعطيات الخاصة ببنية التشغيل في القطاع الثاني أنه علي الرغم من تبني الدولة لنهج سياسي واضح يقوم علي أساس تصدير الحديد في السبعينات والمنتوجات السمكية في الثمانينات علي حساب القطاع الأول، فإن غياب بنية صناعية وطنية تدعم التحرر الإقتصادي واقتصارها الصناعات التحويلية ومواد البناء التي تبقي في تبعية كاملة للخارج نتيجة لحاجتها من المعدات وقطع الغيار جعل إسهام القطاع الثاني في مجال التشغيل ضئيلا بحيث نجد أن نمو أماكن العمل الجديدة لا يلحق بنمو عرض اليد العاملة وهو ما يعني أنه غير قادر عل تعويض خسارة القطاع الرعوي و الزراعي لا من حيث المساهمة في تكوين الناتج المحلي

---

[1] –Recensement de la population et de l'habitat 1988 ;vol 3 ; p 356

[2] –Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol2 ; p 36.

الإجمالي ولا من حيث القدرة علي استيعاب اليد العاملة وخلق فرص جديدة نظرا لنوعية الأنشطة المتعاطاة و طبيعة الهيكل الإنتاجي الذي يبقي خاضعا لظروف السوق العالمية و توفر التمويلات اللازمة له[1].

4- الأزمة الإقتصادية العالمية: لقد تأثرت روافد الاقتصاد الوطني كغيرها من روافد اقتصاديات العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية. فقد أدي تراجع أسعار الحديد ونوبات الكساد التي تعرفها الأسواق العالمية من حين لآخر إلي ارتفاع المديونية وعجز ملحوظ علي مستوي ميزان المدفوعات وانخفاض الإستثمار وتصاعد النفقات الأمر الذي أثر علي كافة القطاعات الإنتاجية التي لها صلة بحياة السكان.

ولتقليص حدة هذه الأزمة اضطرت الدولة منذ أواسط إلي رسم سياسة تهدف إلي استغلال عقلاني ورشيد للمصادر الطبيعية والبشرية في نفس الوقت والقضاء علي الازدواجية القطاعية التي تميز بها الاقتصاد الوطني خلال السنوات السابقة.

إن المسار الذي حكم تطور القطاعات الإنتاجية تميز بنمو عير متساو الأمر الذي أدي إلي ما يعرف بالازدواجية القطاعية التي جعلت السيطرة أحادية الجانب وعلي شكل دورات متتالية، فمن هيمنة القطاع الأول خلال فترة الستينات و السبعينات إلي هيمنة القطاع المنجمي علي الحياة الإقتصادية حتى أواسط الثمانينات من القرن الماضي حيث جاء دور قطاع الصيد البحري. أما في السنوات الأخيرة فقد تميزت بطفرة أو سيطرة ما يسمي بالقطاع الثالث وهو ما كانت قد أشارت الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية-1981-1985- حين أكدت أن قاعدة الإقتصاد

---

[1]- المحبوبي(سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 362.

الوطني انتقلت علي مدي عشرين سنة-1959-1980- وبصورة تدريجية من القطاع الأول إلي القطاع الأرضي[1].

وهو ما يؤكد صحة مسلمة كولن كلارك و التي تتلخص في أن الإقتصاد ينتقل من إقتصاد يسيطر عليه النشاط الزراعي-القطاع الأول- إلي إقتصاد يسيطر عليه النشاط الصناعي ومع استمرارية التنمية الإقتصادية تصبح السيطرة للقطاع الثالث[2].

وتبعا لهذا التشخيص الذي يهدف في أساسه إلي الكشف عن اتجاهات تطور بنية التشغيل فإن المعطيات التي تم استيفاؤها من مختلف الخطط التنمية ونتائج التعدادات السكانية و المسوح تشير كلها إلي التنامي السريع لمختلف الفروع المكونة لهذا القطاع مع الإشارة إلي سيطرة مطلقة للأنشطة غير المصنفة علي جوانب كثيرة من الحياة الإقتصادية والاجتماعية للسكان.

وهكذا تظهر تلك المعطيات أن عدد العاملين في خدمات الإدارة و البنوك ارتفع من 35732 عامل سنة 1977 إلي 82258 عامل سنة 1988 ليصل إلي 100371 عامل سنة 2000 [3] وهو ما يمثل نسبة 10.98%و 21.9% و 21% علي التوالي خلال نفس الفترة. ويعزي هذ التطور إلي الدور الذي أصبح يلعبه القطاع الخاص وتزايد حاجات السكان من الخدمات إضافة إلي استمرارية اكتتاب العاملين في مجال الصحة و التعليم. ويأتي في المرتبة الثانية فرع التجارة الذي ارتفع عدد العاملين فيه بشكل متسلسل ومنتظم من23495 عامل إلي 68246 عامل

---

[1]- المحبوبي(سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 364.

[2]- سيد محمود سيد محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، محاضرات جامعة انواكشوط كلية العلوم القانونية والإقتصادية 1995، ص114.

[3]- Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol2, p 336

ثم إلي 108532عامل خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه. وهو ما يعني تضاعف عدد العاملين في هذا الفرع الإقتصادي إلي أكثر من أربع مرات خلال الفترة الفاصلة ما بين 1977 و2000.

وفي المرتبة الثالثة نجد فرع النقل و المواصلات الذي ارتفع فيه هو الآخر عدد العاملين من 3842 عامل إلى 8393 عامل ليصل إلي17916 عامل خلال نفس الفترة السابقة وهو ما يمثل نسبة 1.18% و2.23% و2.7%علي التوالي من مجموع النشطين في البلاد.

أما فرع السياحة فإن مساهمته لا تزال ضعيفة دون المستوي المطلوب رغم توفر الظروف الملائمة والإمكانيات الهائلة لتطويره بحيث أن عدد العاملين فيه لا يتجاوز 1800 عامل تعمل نسبة 90% في مجال الفنادق والمطاعم.

ويمكن إرجاع تواصل ارتفاع عدد العاملين في القطاع الثالث إلى العوامل التالية:

1- إن جزءا كبيرا من التطور العددي للعاملين في خدمات الإدارة والبنوك يعزي إلي الدور الذي أصبح القطاع الخاص يلعبه في مجال الحياة الإقتصادية والإجتماعية إضافة إلي تزايد حاجات السكان من الخدمات واستمرارية الإكتتاب في مجال التعليم والصحة وتوقفه في قطاعات أخري باعتبار أنه خيار لا بديل له من أجل ضمان استمرارية هذه المؤسسات في تأدية نشاطها.

2- أما بالنسبة للتجارة فإن امتلاك غالبية سكان البلاد لتقاليد عريقة في هذا المجال إضافة إلي توسع و تنوع الأنشطة التجارية داخل الفضاءات الحضرية وما يمكن أن تحققه ممارستها من أرباح سريعة لا يمكن تحقيقها في الفروع الإقتصادية الأخرى، كان من بين أهم العوامل التي أدت إلي تضاعف عدد العاملين في هذا الفرع الإقتصادي إلي أكثر من 4 مرات خلال فترة وجيزة لا تتعدي 25 سنة. لكن

هذه الوضعية ترتبت عنها إشكالية أخري تتمثل علي حد تعبير الدكتور المحبوبي سيد عبد الله في تضخيم النشاط التجاري بصورة ملفتة للا نظار داخل أسواق وأحياء العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى لدرجة أن المتجر الصغير تقوم علي خدمته مجموعة من الأفراد[1].

3- وفي نفس الإطار ترجع عوامل تحليل التطور العددي للعاملين في مجال النقل والمواصلات إلى تحسين وتطور البني العمرانية من جهة وإلى تداخل وتكامل فرعي النقل والتجارة من جهة أخرى .

وعموما فإن تطور الأعداد العاملة في القطاع الثالث يعزي إلى وجوده في محيط سوسيو- إقتصادي متميز بالخصائص التالية:

- تحسين النظم القانونية والتشريعية الخاصة به وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالدخول إلى هذه المجالات التي ظلت إلى عهد قريب حكرا على المؤسسات العمومية بحيث أنه أصبح أي القطاع الخاص يقدم اليوم العديد من الخدمات الإدارية والمصرفية إضافة إلى تلك المتعلقة بالنقل والمواصلات.
- تطور العمل في المشاريع التنموية الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.
- تطور أنماط الإستهلاك والإستيراد الأمر الذي عمل على تعاظم التجارة وفي نفس الوقت النقل والمواصلات.
- إرتفاع نسبة الخدمات الأسرية في الوسط الحضري.
- تطور المسار الديمقراطي وما يتطلبه من إقامة مؤسسات وإصلاحات على مستوى الحالة المدنية الأمر الذي ساعد على اتساع الخدمات الإدارية والعمومية.

---

[1]- المحبوبي(سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 364.

بيد أن أهمية حجم وديناميكية القطاع الثالث وتوسع قاعدته تبدو أكثر وضوحا إذا تم تناولها على مستوى القطاع غير المصنف، إذ تظهر المؤشرات المتعلقة بتطور التشغيل فيه رغم ندرتها وقصورها عن تشخيص حالته الراهنة بشكل كافي أن عدد العاملين في هذا القطاع ارتفع داخل مختلف فروعه 73540 عامل سنة 1980[1] إلى 134726 عامل سنة 1988[2] ثم إلى 293785 عامل سنة 2000[3]، وهو ما يعني أن نسبتهم ارتفعت داخل مجموع سكان النشطين من 15،8% إلى 23،7 % لتصل إلى 43% خلال نفس الفترة المذكورة، الشيء الذي يجعل منه مجالا نو وظيفة حيوية تنعكس بشكل إيجابي على مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية لكافة شرائح السكان مع الإشارة إلى السيطرة المتنامية للأنشطة التجارية حيث تشير النتائج المستخلصة من المسح حول القطاع غير المصنف سنة 1992 أن نسبة العاملين في التجارة وصلت إلى 77،3 % في انواذيبو و37،6 % في لنواكشوط مقابل 15،8 % للخدمات الأخرى و8،3 % من مجموع العاملين في كيهيدي[4].

وفي نفس السياق ارتفع عدد العاملين في الخدمات إلى ما يقارب الضعفين بحيث ارتفع من 30896 عاملا سنة 1980 إلى 6308 عاملا سنة 1988 ليصل في سنة 2000 إلى 118647 عاملا وهو ما يتناسب إلى حد كبير مع حجم التغيرات البنيوية المتمثلة في الميل السريع إلى الإستقرار وسرعة نمو التحضر والعجز

---

[1] – RIM 4ème plan de développement économique et social ;Ibid p 5

[2] – Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III ; p 374

[3] – Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol III ; p 36

[4] – Charmes (j) : la contribution du secteur informel a l'emploi et au produit national ; 1977 – 1992 ; p 64

المتواصل للقطاعين التقليدي (الرعي والزراعة) عن استيعاب ما ينتج ديمغرافيا من اليد النشطة والذي لم يتجاوز نموه 1،2 % خلال نفس الفترة[1].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تطور عدد العاملين في مختلف فروع القطاع غير المصنف صاحبته ظاهرة تتمثل في أن مسار الإقتصاد الوطني أصبحت تحكمه ثنائية اللا شكلية الأنشطة التي ظهرت بشكل واضح من خلال نمو وتطور كل فروع الأنشطة التي يتكون منها بإستثناء فروع الصناعات التحويلية من جهة واعتماده على الأنشطة الأرضية باعتبار أن تراجع حصة الصناعات كان في جزء كبير منه لصالح التجارة والخدمات الذين يستوعبان أكبر عدد من الداخلين الجدد من سوق العمل. وهو ما يعكس تطور نسبة مساهمتها داخل القطاع غير المصنف من 71.1 سنة 1980 إلى 85،3 % سنة 1988[2]. وهي ظاهرة تبدو أكثر وضوحا وتمركزا على مستوى مدينة انواكشوط التي ارتفعت فيها هذه النسبة من 61،8 % إلى 86،0 % خلال نفس الفترة المذكورة.

إن استمرار الأنشطة غير المصنفة في التوسع والتنوع لا يعكس فقط قدرتها على إستيعاب المزيد من اليد العاملة التي لفظتها القطاعات الأخرى (القطاع الأول والثاني) بقدر ما يعبر عن مسار التحول الإقتصادي والإجتماعي الذي تترجم بالإنتقال من مجتمع بدوي يكره الإمتهان فيما عدا تربية الماشية والزراعة الى مجتمع مستقر تتطلب حياته الدخول في نمط جديد من العلاقات الإجتماعية والثقافية والإنتاجية.

إن مراقبة التطورات وتوسع وتنوع أنشطة القطاع الغير مصنف تدل على أن المعول عليه في الوقت الراهن بالنسبة للكثير من العاطلين من العمل داخل المدن

---

[1]- المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص ص 384 – 385

[2]- نفس المصدر، ص 384

هو أنشطة قطاع غير المصنف التي أثبتت التجربة والمشاهدات الحية على أنها تدر على صاحبها دخلا و تساعده على تكوين الخبرة في مجاله عن طريق الممارسة ودخول سوق العمل، كما أن مثل هذه الأنشطة أصبحت شبه مكملة لأنشطة أخرى مصنفة يشكوا أصحابها من عجز مداخليهم عن تغطية حاجات أسرهم الشيء الذي يدفع ببعض أفراد الأسرة (النساء والأطفال) إلى دخول سوق القطاع غير المصنف مستفيدين من الفرص المتفاوتة التي يوفرها، وبالتالي فإن العملية في النهاية تشكل سندا لميزانية الأسرة، بل إنها أحيان كثيرة تكون موردها الأول في حالة نجاحها[1]. وهو ما يسمح لنا القول بأن الدور الذي تلعبه مؤسسات القطاع غير المصنف في مجال التشغيل يقود إلى معالجتها على نمط إجتماعي أكثر من إقتصادي وإن كان مفهوم المؤسسة لا يمكن تطبيقه إلا بصور جزئية.

إنما نلاحظه اليوم من تضخم أنشطة القطاع غير المصنف لا يعبر في أي حال من الأحوال عن ارتفاع مستوى التنمية فيها بقدر ما يعبر عن أزمة تتجلى أهم أعراضها في التخلف والعجز المتواصل للقطاع الزراعي والرعوي، وضآلة ومحدودية مساهمة القطاع الثاني في امتصاص البطالة، مما جعل الباحثين عن العمل أمام خيارين أحلاهما مر: وإما نقص التشغيل في الوسط الريفي أو البطالة في الوسط الحضري، وهو ما يعني في كلتا الحالتين أن التحول الذي عرفته بنية التشغيل في موريتانيا يحمل في طياته أعراض أزمة تتمظهر أوضح صورها في تزايد وتنوع البطالة حيث ارتفع الرقم المطلق للعاطلين عن العمل من 34831 سنة 1977 إلى 110828 عاطل سنة 1988[2] ليصل سنة 2000 إلى 147708[1] أي ما يمثل نسبة 9،67 % و19% على التوالي.

---

[1] - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 385

[2] - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III ; p 415

الجدول رقم (4) يبين تطور معدل البطالة من 1977 إلى 2000

السنة / الجنس	الذكور	%	الإناث	%	المجموع	%
[2] 1977	23477	8،3	11354	14،7	34831	9،67
[3] 1988	70929	19،91	33899	30،66	10428	22،8
[4] 2000	81009	15،24	66699	27،2	147708	19،0

وعلى مستوى النوع تظهر المؤشرات الإحصائية أن البطالة تمس جنس الإناث أكثر من الذكور بحيث أنها ارتفعت بشكل تصاعدي من 14،7 % سنة 1977 إلى 66،30 % سنة 1988 لتتراجع إلى 27،2% سنة 2000 مقابل 8،3% و19،91 % و15،24 % على التوالي خلال نفس الفترة. ويمكن إرجاع هذا التفاوت الصارخ في مؤشرات بطالة الجنسين إلى التزايد الديمغرافي، وسرعة ارتفاع معدل النساء النشطات (4،8) مقارنة بمثيله لدى الذكور والذي لم يتجاوز 1،38/ % سنة 1988[5]، وهو ما يفسر لنا جزءا من أسباب تطور النشطين الذي يبدو أنه لا يزال أقل بقليل أقل من معدل النمو الديمغرافي (2،4 %).

وبالإضافة إلى تطور عددهم وتفاوت توزيعهم حسب الجنس تتميز فئة العاطلين عن العاملين بخصائص أهمها:

- أغلبهم أنهم من فئة الشباب: بمعني أن البطالة تمس فئة الشباب أكثر من الكبار حيث تشير المعطيات السابقة إلى أن نسبة العاطلين عن العمل من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15– 25 سنة ارتفعت من 38 % سنة 1977 إلى 40،43 % سنة 2000 مقابل انخفاض مهم لتلك المؤشرات كلما إتجهنا إتجاه الأعمار الكبيرة (

---

[1]- Recensement général de la population et de l'habitat 2000 ; vol ; p 30
[2] - Recensement général de la population 1977
[3] - Recensement général de la population et de l' habitat 1988 ; vol III
[4] - Recensement général de la population et de l' habitat 1988 ,vol II
[5] - Recensement général de la population et de l' habitat 1988 ; vol III, p 339

33،1 % بالنسبة للفئة العمرية 25 – 44 سنة) و23،2 % للفئة العمرية (25 – 64 سنة فأكثر) وهو ما يبرهن على عدم قدرة سوق الشغل على امتصاص الفائض من اليد العاملة المتوفرة وفي نفس الوقت عدم دعم الجانب الكمي للجانب الكيفي .

– إن البطالة أصبحت حضرية أكثر من كونها ريفية إذ تكشف لنا البيانات المتوفرة عن علاقة تكاد تكون تناسبية ما بين ارتفاع معدل البطالة وتطور نسق التصحر ذلك أن معدل البطالة ارتفع في الوسط الحضري إلى 28،93 % سنة 1988 مقابل 1،8 في الوسط الريفي خلال نفس الفترة. وهو أمر يعزي إلى الهجرات المتتالية والمستمرة لليد العاملة نحو المدن الكبرى والتجمعات الأخرى بحثا عن فرص للعمل.

– إرتفاع المستوي التعليمي للعاطلين: حيث أرتفعت نسبة العاطلين من المتعلمين تعلما مهنيا أو تقنيا من 3،1 % سنة 1977 إلى 17،51 %، سنة 1988 وفي المقابل أرتفعت نسبة العاطلين المتعلمين تعليما جامعيا أو عاليا إلى 18،89 % سنة 1988 بعد أن كانت معدومة في الفترات السابقة في حين أرتفعت لنسبة الكبيرة من العاطلين المتعلمين تعليما إبتدائيا من 18،46 % إلى 52،49 % والمتعلمين تعليما ثانويا من 12،43 % إلى 51،5% والذين لا يملكون مستوى تعليمي من 12،67% إلى 25،3%[1] في نفس الفترة.

إن هذا الإرتفاع يمكن تفسيره أساسا بضآلة التشغيل وعدم الرغبة في تحسن المستوى الدراسي وسهولة الاندماج في القطاع غير المصنف بالنسبة لأصحاب المستويات التعليمية الدنيا وصعوبة الاندماج فيه بالنسبة لأصحاب المستويات العليا (الجامعية) وهو ما يعني الإيمان اللا محدود بالقدرة المطلقة للتعليم تزعزع تحت تأثير البطالة في صفوف المتعلمين[1].

---

[1]– بلقاسم خصائصة، التنمية والتشغيل فى تونس، شهادة الكفاءة فى البحث، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية بتونس، 1985–1986، ص 118

وبالإضافة إلى العوامل المؤثرة في بنية التشغيل السالفة الذكر فإن بطالة أصحاب الشهادات ترجع إلى أسباب هيكلية تتمثل:

- في وجود نشاط إقتصادي لا يسمح أداؤه أو بنيته بإيجاد فرص عمل تتناسب مع تدفق مخرجات التعليم بأنواعه.
- نظام تربوي معمم جاف ولا يعطي الفرصة للمتخرج أو المتسرب أي تأهيل يمكنه من الاندماج بسرعة في سوق العمل في حال تخرجه أو انقطاعه عن المؤسسة التعليمية.
- الطابع الأسري والعائلي الذي يميز المؤسسات الإنتاجية والصغيرة والمتوسطة.
- فوضوية بعض النشاطات الإقتصادية والتجارية وعدم خضوعها لأدنى حد من الرقابة.
- سيادة بعض العقليات البائدة، والمصاعب المرتبطة بعوامل نفسية إتجاه مستويات معينة من العمل، وهي مسألة يدعمها التضامن الإجتماعي الذي يجعل العاطل عن العمل في منأى عن ضرورة اللجوء إلى هذا النوع من الأعمال ذات المردودية المتواضعة.
- إحجام الوظيفة العمومية عن الإكتتاب في عدة قطاعات في إطار ما يسمي بالإصلاح الهيكلي لإعادة الإعتبار إلى المؤسسات العمومية في الوقت الذي تميزت فيه الوضعية لضعف دور القطاع الخاص الذي غالب ما يعمد إلى تقليص عدد عماله تحت ضغط وتأثير الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها المحلية[1].

---

[1]- المندوبية المكلفة بالموريتانيين في الخارج، عناصر استراتيجيات دمج حملة الشهادات 1995

وللخروج من طائلة البطالة لم يبق أمام العاطلين إلا الإختيار ما بين الهجرة أو قبول العمل في بعض الأعمال الصغيرة التي قد تكون دائمة لكنها أيضا ظرفية أو موسمية قليلة الأجر ضعيفة الإنتاجية.

خاتمـــــــــــــــة:

وهكذا يتضح مما سبق أن بيئة التشغيل في موريتانيا عرفت تحولا جذريا حيث ظهر أن حركة النشطين التي بدت إقتصادية في ظاهرها وإجتماعية في مضمونها ظلت تخضع بشكل كبير إلى تبدل الإشكالية الديمغرافية في البلاد والتحولات الإيكولوجية وتأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية وما صاحب ذلك من تغيرات على مستوى البناء الإجتماعي والإقتصادي للسكان وهو ما يعني أن حركة قوة العمل إنما هي صيرورة ملموسة لا يمكن أن تتم بمعزل تكيف رأس المال مع الفضائين الإجتماعي والإقتصادي والجغرافي والعمراني، بحيث أن تلك الحركة إنما تتفاعل مع المعضلات الإجتماعية والإقتصادية التي تتقفى أثرها.

المراجع بالعربية:

1- لسان العرب المحيط لابن منظور، الجزء الثاني بيروت، 1968.

2- المنوبي (خالد)، الهجرة الداخلية في تونس، 1986.

3- ابن فرج (صلاح الدين)، الشباب والتشغيل في تونس، شهادة الكفاءة في البحث في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1984 – 1985.

4- ولد أحمد فال (عبد الله)، تطور قطاع الصيد البحري والتغير الاجتماعي في موريتانيا 1970 – 1992، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 1995.

5- ولد الشيباني(الصوفي)، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993.

6- المحبوبي(سيد عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، دكتوراه دولة في الجغرافيا كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس 1997.

7- ولد أمينوه (محمد يحي)، مناهج وأساليب إحصاءات البدو في موريتانيا، الملتقي السابع للديمغرافيا المغاربية، انواكشوط 1988 .

8- بلقاسم خصائصة، التنمية والتشغيل في تونس، شهادة الكفاءة في البحث في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس 1985 – 1986 .

المراجع بالفرنسية :

9- REY et autres Dictionnaires historique de la langue française : Paris 1992

10- PTITE (I robert): la sécheresse en Mauritanie: annales de géographies no 641 – 664; Paris 1975

11- Charmes (1); la contribution du secteur informel al emploi en Mauritanie 1977-1992

12- Ould Md Sidya et Zakaria (Wane); Elément pour une stratégie développement de l'emploi rural 1996

13- Sall Khadijetou; Femme et emploi; problématique et élément pour une stratégie 1996

14- RIM .plan quadriennal (1963-1966)

15- RIM. 2eme; plan de développement économique et social (1970-1973)

16- RIM. 3eme; plan de développement économique et social (1976-1980)

17- RIM. 4eme; plan de développement économique et social ; direction de planification; Mauritanie 1981

18- Recensement général de population 1977; données essentielles 1983

19- Programme de redressement économique et financier 1985-1988

20- Programme de la consolidation et de relance 1989-19

21- RIM. Résultat prioritaire de recensement de population de l'habitent 1988 vol 1 ONS 1992

22- RIM programme d'investissement public 1994-1996
23- RIM. enquête sur le preorietés dimension sociales et l'ajustement 1992 vol II ONS 1994
24- RI M preoritaires de recensement de population et de l'habitent 1988 vol II ONS 1994
25- RIM enquête sur le secteur informel à NKT .NDB.KAEDI.1992 vol I .ONS .
26- RIM. développement rural en chiffres
27- RIM Résultats prioritaires du recensement de la population et de l'habitat 1988 ; Vol III ONS 1996.
28- Résultats prioritaires du recensement général de la population et de l'habitat 2000 série A VOL II.